الأمم المتحدة S/PV.7910

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩١٠

الجمعة، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشاوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيسهو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/206)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

الإعراب عن المواساة في وفاة اثنين من خبراء الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أكرر إدانتنا بأشد العبارات لوفاة مايكل شارب وزايدة كاتالان، العضوين في فريق الخبراء، واللذين قُتلا في عمل أحمق أثناء قيامهما بعملهما في منطقة كاساي بوسط جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص مواساتهم لأسرتي الضحيتين ولحكومات شيلي والسويد والولايات المتحدة، وكذلك لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وللأمانة العامة للأمم المتحدة.

لقد قُتل مايكل وزايدة، فيما كانا يسعيان إلى تحقيق السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعبها.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا عليهما ولتأبين ذكرى جميع ضحايا العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/206)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تترانيا المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أوغسطين فيليب ماهيغا، وزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي في جمهورية تترانيا المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/268، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/206، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بأننا قد اتخذنا بالإجماع القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن القرار الذي اتخذناه للتو هو نتاج مفاوضات لم تكن دائما سهلة، ولكنه نص مهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللأمم المتحدة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة أسباب لأهمية هذا النص الإيجابي.

أولا، بعث مجلس الأمن اليوم برسالة وحدة بالإجماع مفادها دعمنا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كما نعلم تواجه تحديات كبيرة.

ثانيا، باتخاذ القرار أصبح لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة – التي لها دور مهم تقوم به – ولاية مُعدّلة تركز على أولويتين استراتيجيتين رئيسيتين هما: حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والعملية الانتخابية. وهذه نقطة حاسمة، لأن الهدف من المفاوضات التي اختتمت للتو كان جعل البعثة تتكيف مع المسائل السياسية والأمنية التي يتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية معالجتها، ولا سيما هذا العام.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تجد نفسها في حالة مؤسسية غير مسبوقة. فقد انتهت مدة ولاية جميع مؤسساتها الانتخابية. لقد دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة انتقالية على أساس الاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حتى الانتخابات المقرر عقدها في نهاية هذا العام. إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بفضل الجهود البارزة للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، يشكل خريطة الطريق الوحيد الموثوق بها لإنهاء الأزمة، ولكن التأخير في تنفيذه مقلقللغاية. ومن الضروري لاستقرار ومستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ينفذ الاتفاق في أقرب وقت ممكن وأن تجري الانتخابات.

كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه حالة أمنية المقلقة باستمرار الجماعات المسلحة في شرق البلد وظهور حالات جديدة من العنف، ولا سيما في كاساي، حيث مات العديد من الكونغوليين خلال السنة الماضية،وحيث قضى مؤخرا في ظروف مأساوية اثنين من خبراء الأمم المتحدة – كما ذكرتم سيدي الرئيس. وباسم فرنسا، أود هنا أن تكرار تعازينا والإعراب عن حزننا ومواساتنا لأسر الضحايا وبلدانهم. يجب حماية السكان المدنيين من أعمال العنف هذه، التي يجب تحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

والسبب الثالث للأهمية البالغة لهذا القرار هو أنه يكيف تكوين البعثة بطريقة متسقة ومدروسة كي تتمكن من التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه البلد. لقد تم تعديل سقف القوات ليجسد على نحو أفضل واقع النشر في الميدان، ولكن ما تم تنقيحه أساسا هو تكوين القوة من خلال استبدال بعض القوات بوحدات متخصصة قادرة على التدخل بسرعة وعن طريق التنقل في السياق المحدد لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ البداية،تجعل هذه الولايةُ البعثةَ أكثر تفاعلية أكثر تنقلا وأكثر تركيزا على الأولويات الأساسية والتوجيهية التي عددها للتو.

وبالنسبة للمستقبل، فلنكن واضحين. فالمهمة كبيرة ولكن يوجد تحت تصرف بعثة منظمة الأمم المتحدة أدوات متجددة. وانطلاقا من تلك الروح، أود باسم فرنسا أن أكرر التأكيد على ثقتنا في الممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سيديكو.

السيدة هايلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب، بالنيابة عن الولايات المتحدة، عما نشعر من حزن شديد إزاء فقدان في فقدان

مايكل شارب وزايدا كتلان. وأعلم أن أصدقائي في الوفد السويدي لديهم الشعور نفسه، ولكن من المعبِر جدا أنه عندما نركز كثيرا على هذه الأنواع من الأشياء وما نحاول أن نفعله، علينا أن نتذكر الناس على الخطوط الأمامية الذين يسعون جاهدين إلى حماية الناس على أرض الواقع. فهؤلاء ناس حقيقيون مع أسر حقيقية، يقدمون تضحيات حقيقية. إنه لتذكير جدي لنا بألا ننسى أبدا عندما يكون لدينا أفراد على الأرض يحاولون حفظ السلام، أن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من أنهم أنهم في أمان.

وأود أن أشكر السفير دولاتر على وقته وجهده وعلى المفاوضات والعناية التي عولج بها كل ذلك. إنني أود بالتأكيد أن إبلغ مجلس الأمن عن مدى سروري لتحركنا قدما لأن البعثة ككل كانت تأخذ مصلحة الشعب الكونغولي في الاعتبار، وعندما ننظر إلى بعثات حفظ السلام، فإن ما نحتاج إلى التركيز عليه ليس عدد الأفراد لدينا في الميدان لكن جودة العمل الذي يحدث على أرض الواقع. وما نراه هو منطقة حيث يمكننا نشر الآلاف والآلاف من الجنود، ولكن إذا لم يعملوا في واقع الأمر على إبقاء الكونغوليين آمنين، فلا شيء من هذا القبيل هو ذو أهمية.

ولذلك سعدت جدا بأننا خفضنا سقف القوات، ولكننا تأكدنا بأن القوات ستكون أكثر فعالية حيث ينتشرون. وكما قال فرانسوا عن الوحدات المتخصصة، فالأمر الهام هو التأكد من أن الانتخابات آمنة، وأننا نبقي الناس آمنة، وأننا نتناول بالفعل المشاكل السياسية على أرض الواقع. وينبغي لنا جميعا أن نكون فخورين جدا بالفكرة المتمثلة في أننا ندفع في الواقع نحو الاستقرار الطويل الأجل والحكم الرشيد.

واعتقد أن الأمر الأهم هو إعطاء الأولوية دائما لحماية المدنيين. ونحن ممتنون جدا للقوات المساهمة إلى تأتي إلى المنطقة، ولكن لا يمكننا أبدا أن ننسى أن كامل الهدف هو إبقاء الكونغوليين آمنين. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نخضع القوات التي تقوم بذلك بالفعل للمساءلة، وما أعتقد أنه كان أحد أفضل الأشياء التي تمخضت عنها هذه العملية هو الاستعراض الاستراتيجي أننا سنعود إليه في أيلول/سبتمبر، لأن ما لا نستطيع عمله هو أن نتخلى عن هذا اوأن نقول تم إنجاز العمل. وما نحتاج إلى عمله هو الاستمرار في البحث والتأكد من أن ما فعلناه هو في الواقع ناجع وفعال ويحقق الأهداف التي وضعناها.

ولهذا السبب، أعتقدنا أنه أمر بالغ الأهمية، وقدرنا تأكيد فرنسا على المؤشرات المحددة التي سنراقبها. ولدينا الآن بالفعل ما يمكن قياسه حيث بوسعنا أن ننظر إلى الوراء لنرى أين أخفقت القوات، لأننا مدينون للأفراد في الميدان مثل مايكل زايدا بأن نُعلِمَهُم بما هو متوقع وما نحتاج إلى حدوثه كي تُوفر حمايتهم. وأعتقد أن وجود ما يمكن قياسه الآن، حيث يمكننا أن نفعل ذلك ونخضع تلك القوات للمساءلة كي تقوم بأفضل عمل، سيكتسي أهمية.

وبناء عليه، أعتقد أيضا أن من الجيد تحويل التركيز بعيدا عن جميع الأمور المتصلة بالولاية باتجاه الأفراد والتأكد من أنه فعال وناجح, وهذ أمر سيكون جيدا لنا جميعا، لأنه في نهاية المطاف علينا تكريم مايكل زايدا. وأعتقد طريقة تكريمهم هي بجعل البعثة أقوى وأكثر فعالية. وأعتقد أن مجلس الأمن بأسره قد قام بذلك اليوم، وأنا فخورة جدا بأنني جزء منه، وأن أرى ما فعلناه والكيفية التي فعلنا بها ذلك. أتطلع إلى مواصلة العمل بشأن هذه المسألة حتى نستطيع أن نضمن لهم في نهاية المطاف على السلام والاستقرار.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية، أن أعرب عن بالغ الأسى وخالص التعازي إلى حكوميّ الولايات المتحدة والسويد، وإلى أسر عضوي فريق الخبراء الذين قضيا نحبهما مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد كان لي الشرف أن أن أعمل عن قرب مع مايكل شارب وزايدا كاتالان بصفتي رئيس لجنة العقوبات المفروضة على الكونغو، وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار قرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). لقد كانا مصدرا حقيقيا للإلهام بشجاعتهما. وإخلاصهما وعملهما بالرغم من المخاطر والصعاب التي أحاطت بمهمتهما.

يأتي هذا الحدث الشنيع الذي أودى بحياتهما كتذكرة لنا بالصعوبات والمآسي التي يعانيها كثير من ضحايا العنف في الكونغو. وما يحتم علينا العمل بعزيمة أكبر والتزام مستمر لإنهاء العنف وإحلال السلام الدائم في البلاد. كما يذكرنا الحادث الأليم بالتضحيات التي يقدمها العاملون في الأمم المتحدة في الميدان، من عسكريين وشرطيين ومدنيين، والتي تستدعي كل التقدير والاحترام.

ترحب مصر باتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم، تأكيدا على أهمية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، التي تظل المحور الرئيسي لدور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار وإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهي نفس فحوى الرسالة التي تضمنها البيان الصادر اليوم عن مجلس السلام والأمن الأفريقي.

وفي هذا الإطار، نرحب بأن يكون دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أحد الأهداف الاستراتيجية لولاية البعثة، وأن يتم تكليفها كذلك بتقديم الدعم والمساعدة لعملية تنظيم الانتخابات ن في ضوء أهمية هذا الاتفاق للحفاظ على أمن واستقرار البلد.

ومن هذا المنطلق، تدعو مصر إلى تكثيف المساعي لتجاوز المأزق الحالي الذي تمر به محادثات الترتيبات الخاصة، وتتطلع إلى استئناف جهود الوساطة التي يقوم بها مجلس الكنائس الوطني. ونرحب كذلك بالجهود المستمرة من جانب الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

إن التحديات الجسيمة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام الحالي على الصعيدين السياسي والأمني، ومع تزايد نشاط الحركات المسلحة واتساع رقعة العنف، تؤكد ضرورة إتاحة الموارد البشرية و المادية للبعثة بالتوازي مع تعزيز دور وملكية الجيش الكونغولي للتصدي لتلك التحديات. كما نتفق تماما مع توجه تعظيم الاستفادة من عمليات حفظ السلام ورفع كفاءة استخدام موارد تلك البعثات، وغيرها من أنشطة الأمم المتحدة. ونرحب التزام الأمين العام بذلك. وفي نفس الوقت، فإننا نرى أن إعادة النظر في حجم موارد قوات حفظ السلام لا يجب أن يكون مدفوعا باعتبارات التوفير فقط ودون دراسة شاملة للأوضاع وللاحتياجات في الميدان والتقييم الدقيق لطبيعة الموارد اللازمة لتمكين أي بعثة من تنفيذ ولايتها، وبما يجنبها الثغرات و أوجه القصور التي تنعكس سلبيا على كفاءة الأداء وتحقيق الهدف منها.

إن مصر، ومن منطلق اعتزازها بدورها كأحد الدول المساهمة بقوات في المكونين العسكري والشرطي في المونوسكو وغيرها من بعثات الأمم المتحدة، حرصت على التشاور عن قرب مع الدول الأخرى المساهمة بقوات في البعثة بشان مضمون هذا القرار. فالدول المساهمة بقوات هي أحد الأضلع الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن تلك الدول تقدم، من خلال قواتها، تضحيات جليلة في خدمة إحلال السلم والأمن. ولذا، فإن أي جهود هادفة لتعزيز فاعلية القوات ومواجهة أوجه القصور في أدائها، إنما يجب صياغتها والاتفاق عليها في إطار مفهوم الشراكة الثلاثية بين الدول المساهمة بقوات والأمانة العامة للمنظمة ومجلس الأمن.

السيد بيشو (اليابان): بادىء ذي بدء، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن التعازي لأسر العضوين الشجاعين والمتفانيين في فريق الخبراء – مايكل شارب وزايدة كتلا – اللذين قتلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأطراف المسؤولة عن مقتلهما يجب أن تخضع للمساءلة.

وترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. وأود أن أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة في إعداد القرار. ويسعد اليابان أن تشارك في تقديمه. إن هدفنا المشترك هو تحقيق استقرار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلوغ الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشدد على نقطتين في ذلك الصدد.

أولا، بهذا القرار يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بوساطة من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وتدعو اليابان الرئيس كابيلا وجميع الأطراف السياسية الكونغولية إلى الإسراع بتنفيذ الاتفاق والتعجيل بالاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها بحلول نهاية هذا العام. فذلك هو السبيل الوحيد الممكن لتعزيز واستدامة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، تقدر اليابان قيام مجلس الأمن بإعادة تأكيد التزامه بتعزيز فعالية البعثة بالإذن بولاية أكثر وضوحا وبأولويات محددة للبعثة تمشيا مع جهود الأمين العام. وتؤكد اليابان مجددا دعمها الكامل للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان صديقو.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أعرب عن التعازي لأسر العضوين في فريق الخبراء اللذين قتلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الولايات المتحدة والسويد وشيلي. ونشاطرهم الأحزان والآلام.

ونرحب بالاعتماد الإجماعي للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي يبعث إشارة قوية جدا عن وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أن أشكر الوفد الفرنسي على جهوده بشأن النص، وهو نتيجة تتناسب مع التحديات التي نواجهها اليوم.

إن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دليل ملموس على استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعم شعب وحكومة ذلك البلد. وتحل هذا العام ذكرى معلم رئيسي في تاريخ البلد، وقوة حفظ السلام فيه يجب أن تكفل حماية المدنيين وتدعم تنفيذ اتفاق سان سيلفستر والعملية الانتخابية، وهما عنصران تكميليان لاستراتيجية صون السلام في البلد.

والتزام البلدان المساهمة بقوات لا يزال بالغ الأهمية. ونأمل أن يكون بالإمكان إيجاد المزيد من الموارد المتخصصة التي يمكن أن توفر المزيد من الفعالية للبعثة لقدرتها على التنقل. وينبغي بالطبع أن نقدر أيضا الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات في ظروف بالغة الصعوبة. فمسألة فعالية بعثات حفظ السلام تكتسي أهمية بالغة، ويجب أن نحسن أداءها بصورة متزايدة. ونحن ما زلنا على استعداد للعمل على تحقيق تلك الغاية.

وفي ذلك الصدد، تتفق إيطاليا مع التحليلات والمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2017/206) إلى مجلس الأمن. ونأمل أن الولاية الواردة في قرار اليوم بشأن إمكانية التعاون فيما بين البعثات المختلفة يمكن أن تكون أداة مرنة بما فيه الكفاية لتعزيز فعالية البعثة.

ونشدد على أهمية الإسراع بتنفيذ الترتيبات المحددة المنصوص عليها في اتفاق سان سيلفستر، المبرم بفضل وساطة

المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الذي أثني عليه. وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى تسوية سياسية من أجل إجراء انتخابات سلمية وموثوقة وشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين ببالغ القلق والانزعاج إزاء وفاة موظفين من موظفي الأمم المتحدة . وأود أن أتقدم بتعازينا إلى أسرتي السيد مايكل شارب والسيدة زايدي كاتالان وإلى البلدين المعنيين . يجب ضمان سلامة وأمن أفرادلأمم المتحدة بصورة فعالة. وأي هجوم على أفراد الأمم المتحدة أمر غير مقبول. وقد صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. وما فتئت الصين تولي اهتماما وثيقا للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر الجهود التي بذلتها حكومة ذلك البلد لتيسير عملية السلام، وصون الاستقرار الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية. ونشجع الأطراف على تنفيذ الاتفاق السياسي بصورة فعالة وحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور.

وقد أيدت الصين على الدوام البلدان الأفريقية في معالجة القضايا الأفريقية بسبل أفريقية، ودعمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في الاضطلاع بدور فعال في حل المشاكل الإقليمية. ونرجو أن تعزز بلدان منطقة البحيرات الكبرى تعاونها وتنفذ بصورة مشتركة إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وتحقق الأمن الإقليمي والتنمية المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات على أساس احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأن يواصل تقديم المساعدة البناءة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدعم الصين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها وفي قيامها بالدور البناء الذي تساعد من خلاله حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على النهوض بالعملية السياسية والتصدي للجماعات المسلحة وتيسير الحصول على المساعدات الإنسانية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحاجة إلى تعديل ولاياتها ونطاقها في الوقت المناسب، وفقا للظروف المتغيرة وطلبات الأطراف. ونأمل أن تواصل الأمانة العامة، وفقا للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الدخول في حوار مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ ولاية البعثة وخفض قوامها، مع المراعاة التامة لآراء تلك الحكومة وتعزيز إصلاح نظام حفظ السلام وتحسين فعالية البعثة وكفاءتها، وبالتالي زيادة قدرتها على مواجهة الحالات المعقدة.

ما فتئت الصين تؤيد عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد ساهمت بأكثر من ٢٠٠ من حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة هناك. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أيدت أوكرانيا القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) وشاركت في تقديمه لأنه، في رأينا، سيمهد الطريق لتحقيق المزيد من الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واليوم، اعتمد مجلس الأمن وثيقة يتوخى من خلالها لأول مرة خصخصة مهام البعثة، وذلك أساسا من أجل حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونأمل أن يساعد هذا النهج البعثة على التصدي للتحديات القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

شهدت الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٧ و ١٩٨٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١ تنظيم جولات الانتخابات السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تتوفر لشعب ذلك البلد الفرصة مرة أخرى خلال عام ٢٠١٧ لاختيار رئيس الدولة وتحديد مستقبله بطريقة حرة ونزيهة. وقد يستغرق الأمر عاما قبل أن

تلوح في الأفق بوادر تحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما. ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إلى عدم ادخار أي جهد من أجل تنفيذ الاتفاق الذي أبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ، دون أي شروط مسبقة.

ولا يسعني إلا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لأسرتي مايكل شارب وزايدة كاتالان، العضوين في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للولايات المتحدة والسويد. لقد فقد العالم والأمم المتحدة شخصين شجاعين وشريفين خاطرا بحياتهما وهما يحاولان إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي عدم ادخار أي جهد لإخضاع المسؤولين عن هذه الجريمة الوحشية للمساءلة.

أخيرا، بما أن هذا هو آخر يوم في رئاسة المملكة المتحدة، أود أن أهنئكم بإخلاص سيدي، على هذا الشهر الناجح والمثمر للغاية، الذي اتسم بمسحة بريطانية متميزة.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا ومواساتنا في وفاة الخبيرين الشابين الشجاعين، مايكل شارب وزايدة كاتالان.

صوتت روسيا مؤيدة للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أنه خلال هذه الفترة الصعبة في التاريخ السياسي للبلد، من المهم أن تواصل البعثة الاضطلاع بعملها في تحقيق الاستقرار في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تيسر تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونعتقد أن البعثة ستقوم بكل ذلك، مع الاحترام الكامل للسيادة الكونغولية.

في الوقت نفسه، لسنا راضين عن النهج المتبع فيما يخص تقليص حجم البعثة. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد الروسي في البداية عدم خفض عدد أصحاب الخوذ الزرق المنتشرين إلا بعد تحديد المهام التي يمكن وقفها دون الإخلال بأداء ولاية البعثة أو تلك التي يمكن تفويضها إلى الفريق القطري. ويؤسفنا أن الاعتبارات المالية والعددية الصرفة كانت لها الغلبة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء خطة الدورتين المتوازيتين لتقديم التقارير إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة عملية واحدة لحفظ السلام، على النحو المبين في القرار. ونعتقد أن الحل الذي فُرض من خلال وسائل غير رسمية بشأن تلك المسألة يمكن أن يؤثر سلبا على تنفيذ ولاية حفظة السلام، وأن يؤدي إلى مشاكل فيما يتعلق بتنظيم أعمال مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن زملاءنا سيتقيدون بتفاهمهم المعلن، والذي يقضي بأن تقديم الأمين العام لمعلومات مستكملة عن تنفيذ الاتفاق الداخلي الكونغولي لن يعني تلقائيا إجراء مجلس الأمن لمشاورات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قوة لواء التدخل. ونفهم أن عملية المفاوضات كانت صعبة بالفعل، وأن الجميع لم يحققوا كل ما كانوا يرغبون فيه. وفي النهاية، يسعدنا تمكن مجلس الأمن من تحقيق توافق في الآراء من خلال التوصل إلى حلول توفيقية. ونعتقد أن الحفاظ على روح الوحدة داخل المجلس بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل أمر هام للغاية. وينبغي الثناء على فرنسا لضمانها حدوث ذلك أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار، ونحن نقدر ذلك للغاية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف سياسي هام. ولا شك في أن الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف

السياسية الكونغولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بفضل جهود وساطة المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، قد حال دون حدوث أزمة سياسية كبرى. والتنفيذ الفوري للاتفاق مهم حقا من أجل الحفاظ على استقرار البلد، وتمهيد الطريق للعملية السياسية السلمية.

ومن المناسب حقا دعوة مجلس الأمن جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مضاعفة جهودهم من أجل الإسراع باختتام المحادثات الجارية بشأن طرائق التنفيذ بما يتماشى مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ، والشروع دون مزيد من التأخير في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها قبل نهاية عام ٢٠١٧. إن تعبئة الموارد اللازمة للعمليات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل في البلد والمنطقة بشكل عام، أمر أساسي حقا. ومن المهم أيضا أن تعمل بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل موحد وأن تدعم بكامل ثقلها الجهود الرامية لضمان سلاسة العملية الانتقالية وإجراء الانتخابات على النحو المتوخى في الاتفاق. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى البيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل يومين بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي شدد على هذه النقطة.

لا يزال تدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكبد السكان المدنيين خسائر فادحة. ونشعر بالقلق البالغ إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، وعودة القوى الهدامة للظهور مجددا. ولذلك الأمر آثار هائلة على السلام والأمن ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضا في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي التصدي لذلك بجدية في سياق الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ودور المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، واستمرار مشاركته الإقليمية والدولية في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاتفاق الإطاري بالتشاور مع بلدان المنطقة والجهات الضامنة، يظل بالغ الأهمية.

وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن المغالاة في التشديد على استمرار الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن في البلد وضمان تهيئة الظروف المواتية لعملية سياسية سلسة. ولذلك، فإن اتخاذ قرار اليوم مهم للغاية، ونأمل أن تنفذ البعثة ولايتها ومهامها وأولوياتها الاستراتيجية، على النحو المبين في القرار، بمزيد من الكفاءة والفعالية.

إننا نثني على قيادة الممثل الخاص للأمين العام ونشيد بأفراد البعثة العسكريين والمدنيين، الذين يبذلون كل ما في وسعهم لتنفيذ ولاية البعثة في بيئة صعبة. ومن الضروري أن تمنح البعثة الوسائل والقدرات اللازمة للاضطلاع بمهامها، بما في ذلك مواجهة خطر القوى الهدامة.

وأخيرا، فإننا نشعر بالحزن العميق، وحقا تصدمنا وتغضبنا الوحشية التي أودت بحياة مايكل وزايدة، العضوين في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن الأسف على ما حل بهما لا يكفي. فينبغي ألا ندخر أي جهد في البحث عن القتلة وكفالة مساءلتهم. إننا نعرب عن خالص تعازينا لأسرهم ولزملائهم، وكذلك للولايات المتحدة والسويد على فقدان مواطنيهما.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الجميع وأشكر زملاءنا، على التعبير عن خالص التعازي لأسر وأصدقاء مايكل شارب وزايدة كاتالان. إنني أشاطركم بالكامل الشعور بالأسى والحزن واليأس في هذه اللحظة الصعبة جدا.

لقد كانت زايدة مواطنة سويدية شيلية كرست حياتها للسلام والعدالة. وقد جمعت بين المهنية والتعاطف وخاطرت بحياتها لإنقاذ الآخرين. وقد عملت زايدة بلا كلل، كعضو في فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، لتسهم في فهم أسباب النزاع وانعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا سنكرم ذكراها بمواصلة دعم عمل فريق الخبراء وكامل أسرة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

ويجب إجراء تحقيق شامل الآن في الظروف المحيطة بهذا الهجوم. ويجب العثور على المواطنين الكونغوليين الأربعة الذين لا يزالون مجهولي المصير. وتدعم السويد التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية دعما كاملا لضمان التوصل إلى الحقائق وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بتوافق الآراء. فاتفاق المجلس على ولاية بأولويات واضحة لبعثة الأمم المتحدة الحيوية هذه، في الحالة الهشة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمر بالغ الأهمية. ونشكر فرنسا على قيادتها المقتدرة أثناء المفاوضات. إن القرار يتضمن أولويتين واضحتين. أولا، تلقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية قوية وفعالة ومحدثة لحماية المدنيين، وثانيا، ينص القرار على دعم العملية السياسية بجعلها أولوية رئيسية للعملية. وثمة حاجة الآن إلى خفض مستويات العنف الراهنة غير المقبولة، والتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي كأساس للمضي صوب انتخابات حرة وديمقراطية وسلمية، وهو أمر ضروري.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بند مدرج على منذ أمد طويل في جدول أعمال المجلس. وإن مستقبل البلد في نهاية المطاف في أيدي قيادة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أننا نأمل أن يساعد الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم في تقريب البلد خطوة تجاه الاستقرار والازدهار الذي يستحقهما شعبها.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن مشاعر الوفد السنغالي مع زايدة كاتالان ومايكل شارب. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهما وللحكومة السويدية وللحكومة الأمريكية. وقلوبنا كذلك مع الرعايا الكونغوليين الأربعة الذين لا يزال مصيرهم مجهولا. يجب أن نعثر على قتلة زايدة ومايكل ونقدمهم للعدالة.

ويمثل القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو بتوافق الآراء، والذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلا شك، مرحلة حاسمة في وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – ونأمل أن تكون – في اتجاه السلام والاستقرار الدائمين في بلد أفريقي عظيم وصديق للسنغال. وقد استرشد وفد بلدي، طوال عملية التفاوض على القرار وصياغته، برغبته في تعزيز التنسيق الميداني بين مختلف شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن تحدث أنشطة كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بطبيعة الحال، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، أقصى قدر ممكن من التأثير.

إن قرار اليوم يعيد تأكيد دعم المجلس لتنفيذ اتفاق سان سيلفيسترو. وهو يعيد تأكيد دعمنا للبعثة وتحسين سرعتها، في جملة أمور. ونأمل أن تكون البعثة قادرة، مع تحسين المعدات، على الإسهام بفعالية أكبر في حماية المدنيين، وفي نفس الوقت، مكافحة وتحييد القوى السلبية بالتنسيق والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم السنغال لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين ظلوا يعملون بلا كلل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأولا وقبل كل شيء، أشكر صديقنا

العزيز السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن هذا المنطلق تنتظر السنغال، وهي أحد البلدان المساهمة بقوات، الاستعراض الاستراتيجي للبعثة وتتمنى كل النجاح لجهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بهدف كفالة عملية سلام ذات مصداقية وناجحة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أضم صوتنا إلى عبارات التضامن والتعازي التي أعربتم عنها، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس، لأفراد أسرتي خبيري الأمم المتحدة، مايكل شارب وزايدة كاتالان، اللذين فقدا روحيهما، هما ومترجمهما الكونغولي، بيتو شنتيلا، بصورة مأساوية أثناء سعيهما للاضطلاع بمهامهما بطريقة متفانية ومدروسة ومسؤولة. ونقدِّم تعازينا الصادقة لعائلاتهم المكلومة.

وتشيد أوروغواي بمجلس الأمن على اتخاذه بالإجماع القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تم نشر غالبية حفظة السلام من أوروغواي في عملية حفظ السلام هذه. ولذلك السبب، فإن النص الذي اعتمدناه لتونا يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة وتواجه الوحدات المنتشرة هناك، فضلا عن المدنيين العزل، ظروفا صعبة لا تبدي أي إشارة للتحسن. وتعرب أوروغواي، في جملة أمور، عن دعمها القوي لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره S/2017/206، الذي يطلب فيه عدم تقليص عدد الأفراد المنتشرين وزيادة عدد وحدات الشرطة المشكلة. ونود أن نؤكد على أنه من الواضح أن تخفيض أفراد البعثة المنصوص عليه في هذا القرار لا يتوافق مع الحالة على الأرض.

وتعتقد أوروغواي أنه من الضروري أن تستخدم موارد الأمم المتحدة بأكثر الطرق كفاءة. غير أننا، في هذه القضية بالذات، نقتر في موارد عمليات لحفظ السلام لا تزال ظروفها لا تبدي أي إشارة تحسن. ولذلك من المهم جدا، بالنسبة لأوروغواي، أن لا يؤثر تخفيض عدد القوات المنشورة على مهام حماية المدنيين الأساسية التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة. ويجدر التنويه إلى أن مجلس الأمن قد أجرى بالفعل مؤخرا تخفيضات في عمليات حفظ السلام وألغى بعض نظم الجزاءات، غير أنه فعل ذلك في أماكن أظهرت فيها الحالة على الأرض تحسنا.

ورغم ما سبق ذكره، فإننا نهنئ القائم على الصياغة وجميع الوفود على نهجها البنّاء، فضلاً عن الروح التوفيقية التي كانت واضحة في المفاوضات على هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بالإجماع ويسرها أن تقدم هذا النص الهام. ونحن ممتنون لجميع المشاركين وسنسلّط الضوء تحديداً على الأدوار التي تؤديها كل من فرنسا بصفتها القائم على الصياغة والممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سيديكو.

يأتي هذا القرار الحاسم في وقت حاسم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد جلب الاتفاق السياسي المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الأمل لشعب البلد في أول انتقال سلمي للسلطة. ومن المحزن أن ذلك الأمل بدأ يتلاشى. ولا نزال نرى تأخراً مقلقاً في تنفيذ ذلك الاتفاق – في تحويل الأقوال إلى أفعال. وما زلنا نشهد زيادة التوترات وانعدام الأمن في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زلنا نرى صلة واضحة بين تصاعد النزاعات المحلية وبين السياسات الوطنية. ولذلك فمن الضروري أن يبقي المجلس

تركيزه على التطورات في البلد خلال هذه الفترة الهشة وأن يكون مستعداً للاستجابة للتطورات.

إن المدنيين الضعفاء، الذين عانوا الكثير بالفعل، ما زالوا يتحملون وطأة هذا الاضطراب وعدم اليقين. ويبعث القرار برسالة واضحة استجابة لذلك. ونرحب على وجه الخصوص بحقيقة أنه يقوم بالأشياء الثلاثة التالية. إنه يعطي أولوية واضحة للمهام الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي؛ وهو يؤكد على أهمية حقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن حقوق الإنسان في سياق الانتخابات؛ وهو يحتفظ بولاية قوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للجماعات المسلحة من أجل حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال قوة لواء التدخل.

ونعلم جميعاً أن الولايات لا تكون إلا على قدر الرجال والنساء الشجعان الذين يفون بها. وهذا القرار يضع أيضاً تدابير لزيادة فعالية وكفاءة البعثة. وهو يركّز على أهمية الأداء ويدعو إلى استعراض استراتيجي كامل للبعثة. كما يشمل تخفيضاً في عدد القوات. وهذا لا يتعلّق بإنجاز المزيد بموارد أقل بل باستخدام الموارد الهائلة للبعثة بطريقة أفضل وأكثر تركيزاً.

وأخيراً، فإن مقتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء هو تذكرة مأساوية بمدى الصعوبة والتعقيد التي لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عليها. وتود المملكة المتحدة التأكيد على امتناننا لجميع أولئك الذين يعملون في البعثة وفي فريق الخبراء، ونتقدم بتعازينا القلبية إلى أسرتي وأصدقاء مايكل وزايدا. ونتعهد بدعم إرثهما بالقيام بالعمل الأساسي الذي كانا يقومان به عندما قتلا بشكل مأساوي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، مع وصول فترة رئاستكم للمجلس إلى نهايتها، أود أن أعرب لكم عن كامل احترام وفد بلدي وتقديره للطريقة الماهرة التي أدرتم بها مناقشات مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأود أيضاً أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأتكلم أمام المجلس في هذه الجلسة بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن من واجب وفد بلدي أن يرحّب بحضور معالي وزير الخارجية والتعاون لشرق أفريقيا في جمهورية تترانيا المتحدة. وأقدّر عالياً مشاركته في هذه الجلسة. وأشكره على دعمه الشخصي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قدمه باسم بلده وباسم دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأخيراً، أود أن أعرب للمجلس عن امتنان الشعب الكونغولي للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ما زالت تسعى إلى استعادة السلام والاستقرار في بلدي.

وقبل أن أواصل، أودّ أن أشاطركم أسى حكومة بلدي وأن أنقل إلى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، فضلاً عن الأمم المتحدة وبخاصة الأمين العام ومجلس الأمن وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مشاعر الحزن العميق عقب وفاة اثنين من خبراء الأمم المتحدة في مقاطعة كاساي الوسطى. إن حكومة بلدي، التي تعرب عن خالص تعازيها إلى أسرتيهما وأحبائهما، تأسف لوفاة هذين الخبيرين اللذين كرسا نفسيهما لسنوات عديدة من أجل قضية بلدي ولقيا حتفهما أثناء محاولتهما مساعدة بلدي على استعادة السلام. ويلتزم بلدي بمواصلة التحقيقات التي بدأت بالفعل لتسليط الضوء على الملابسات المأساوية لوفاتهما

وتحديد هوية مرتكبي هذا العمل الشنيع، فضلاً عن إيقاع العقوبة اللازمة ضدهم.

ويحيط وفد بلدي علماً بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي اتخذ للتو. ونشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على التزامكم بقضية بلدنا. إن هذا الالتزام يتجسّد في رغبة الأمم المتحدة الراسخة في ألا تدخر جهداً في وضع حد للحالة السائدة في شرق بلدي، التي ما فتئت تسبب، كما هو معلوم، ملايين الوفيات وتظل في صميم العديد من الانتهاكات التي ما زال السكان في ذلك الجزء من البلد يعانون منها. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي مع الارتياح بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، فضلاً عن الترتيبات التي وضعت لتحسين فعاليتها، ولا سيما قوة لواء التدخل.

ويأمل وفد بلدي – كما أبرز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلدي، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، أمام المجلس – أن يجسّد تنفيذ هذه الولاية تطلعات الشعب الكونغولي وأن يجري بفعالية بحيث يسمح لنا بتحقيق الأهداف المنوطة بها، ويسمح باستعادة سريعة للسلام في بلدي.

بيد أن وفد بلدي يساوره بعض القلق من عدم أخذ بعض القطاعات الهامة في الاعتبار ضمن الأولويات الاستراتيجية للولاية الجديدة للبعثة – مثل نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، فضلاً عن إصلاح قطاع الأمن والعدالة. لقد أرجئ تنفيذ تلك القطاعات إلى ما بعد الانتخابات. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، يستند حرصنا على أساس الاعتقاد بأن هذه العملية ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع القضاء على الجماعات المسلحة. ونعتقد أنه من خلال تكثيف العمليات للقضاء على الجماعات المسلحة، كان يمكن لهذه العملية أن توفر المزيد من التشجيع للمقاتلين في المجموعتين على إلقاء أسلحتهم والحصول على التوجيهات التي من شأنها أن تسهّل إعادة إدماجهم في المجتمع.

وعلى نفس المنوال، كان يمكن لنجاح إصلاح قطاع العدالة والأمن في هذه المرحلة الهامة أن تعززه استعادة سيادة القانون في المناطق المضطربة والدعم الحيوي للبعثة. بيد أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا القطاع بضمان تنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة بلدي تطمئن المجلس إلى تصميمها على استكمال التحقيقات التي أطلقتها المحكمة العليا لتسليط الضوء على الأحداث الأخيرة في كاساي الوسطى.

وقبل أن أختتم هذا الفصل، سيكون وفد بلدي ممتناً لدوائر الترجمة التحريرية على إدخال التصويبات اللازمة لجعل الصيغة الفرنسية لنص القرار تتماشى مع اللغة الإنكليزية للنص الأصلي، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة ١٠.

وتحيط حكومة بلدي علماً بتقليص وحدات البعثة بواقع ٣ ٦٠٠ من أصحاب الخوذ الزرق، وستواصل الحوار الاستراتيجي مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين بغية تحديد جدول زمني يفضي إلى انسحاب منظم ونهائي للبعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعود إلى نقطتين نعتقد أنهما هامّتان وتستحقان المزيد من الاهتمام. وسأبدأ بالمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. كما نعلم، تلقى المؤتمر ولايته من فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية، للاضطلاع بمساعيه الحميدة مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني في بلدنا للتوصل إلى توافق في الآراء بغية إجراء انتخابات سلمية.

وقد انتهت ولاية المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو قبل ثلاثة أيام، بعد أن قدم تقريرا عن نتائج مهمته إلى الرئيس.

وفيما يتعلق بأهداف مهمة المؤتمر الأسقفي، فكما يعلم المجلس بالتأكيد، أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها جهات عديدة، لم تتمكن الأطراف من الاتفاق على النقطتين الرئيسيتين محل الخلاف وبالتالي لم توقع على الترتيب المحدد، الذي كان من شأنه استكمال الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦. وتتعلق نقطة الخلاف الأولى بطرائق تعيين رئيس الوزراء، وكذلك بأصل شخص يجري اختياره بتوافق الآراء لرئاسة المجلس الوطني لرصد الاتفاق عقب وفاة السيد تشيسيكيدي. وبالرغم من نقطتي الخلاف، قدم المؤتمر الأسقفي اقتراحات وعد رئيس الدولة بالالتزام التام بها شخصيا.

وبالنسبة لرئيس الجمهورية، فإنه لا يجب بأي حال من الأحوال النظر إلى المأزق الحالي باعتباره فشلا نهائيا للحوار؛ وستستمر المحادثات بغية اتخاذ أنسب الخطوات في أقرب فرصة لتنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهكذا، فإن رئيس الدولة قد أحاط علما بأن رئيس الوزراء يجب أن يكون أحد أعضاء المعارضة التي لم توقع على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتحديدا من أعضاء التجمع، ودعا الأطراف إلى اختيار شخص بتوافق الآراء لرئاسة مجلس الحكماء. ولكونه مسؤولا عن قيام مؤسسات البلد بوظائفها على نحو فعال، سيوجه الرئيس خطابا إلى الأمة أمام مجلسي البرلمان، وفقا للمادة ٧٧ من الدستور.

وتتعلق نقطة الخلاف الثانية بمقاتلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في بلدنا. ولا يفهم وفد بلدي الأسباب وراء مماطلة المجلس بشأن تلك المسألة. لقد قدمنا إلى المجلس معلومات مفصلة عن حالة أولئك المقاتلين، والذين تتحمل بعثة منظمة الأمم المتحدة وحدها المسؤولية عنهم لأنها هي التي جلبتهم إلى بلدنا. ولذلك، ما زالت حكومة بلدي، استنادا إلى التجربة السابقة، تطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ الخطوات اللازمة لإبعاد هؤلاء المقاتلين عن بلدنا وإعادتهم إلى ديارهم أو إيجاد بلد ثالث مناسب لاستضافتهم.

ويدرك المجلس جيدا أن المجتمع الدولي طلب من حكومة بلدي في ذلك الوقت فتح ممر إنساني يسمح للروانديين الفارين من بلدهم أثناء الإبادة الجماعية بدخول أراضينا. واليوم، فإن حل المسألة الخلافية التي تتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا– وهي حالة أوجدها المجتمع الدولي ويجب أن يتحمل مسؤوليتها– هو عبء تتحمله جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما يعلم المجلس، فإن هذه الحالة ليست مسؤولة عن عدم الاستقرار في شرق بلدي فحسب، ولكنها أودت أيضا بحياة أكثر من ٦ ملايين شخص من مواطنينا. وفي سياق السعي إلى إيجاد حل لمسألة المقاتلين من جنوب السودان، كان ينبغي أن يضع القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الأمم المتحدة في طليعة ذلك المسعى، وليس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن بلدان المنطقة التي تشهد تكرار النزاعات في الجزء الشرقي من بلدي لا تفهم أسباب عدم تمكن البعثة من إنهاء حالة النزاع تلك بعد كل هذه السنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك البلدان لا تعمل معا فحسب؛ بل إنها وجهت انتباه الأمم المتحدة إلى ذلك الشاغل. وفي هذه المرة، فإنها تود أن تسفر ولاية البعثة عن نتائج وأن تعيد السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تسمح لسكان البلد، على النحو الذي أوصى به الاتفاق الإطاري، بالعيش في وئام وفي سلام والبدء في المشاريع الإنمائية التي تعزز التكامل الإقليمي.

أود أن أختتم بتلك الملاحظة، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أعرب عن جزيل الشكر لجميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة– وخاصة قوة لواء التدخل– على التضحيات الكثيرة التي تقدمها يوميا ليتسنى استعادة السلام في بلدي. وبالنيابة

عن جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى، أود أن أشكر جزيل الشكر جميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن في تقديم خالص التعازي عقب وفاة خبيري الأمم المتحدة، اللذين دفعا ثمنا باهظا أثناء قيامهما بأعمال وظيفتهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل مخلصين في إجراء تحقيق واف وأن تتحقق العدالة لضحيتي جريمة القتل الطائشة هذه.

بصفتي الرئيس الحالي للجنة الوزارية لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات باسم الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الإنمائية، ومن بينهم جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ننظر في حالتها في جلسة المجلس اليوم. وبصفتهم بلداننا مساهمة بقوات في قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يهتم أعضاء الجماعة الإنمائية اهتماما كبيرا بتجديد ولاية البعثة. ونشكر المجلس على اتخاذه بالإجماع للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

وأشكر سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على منحي هذه الفرصة، خلال الساعات الأخيرة لرئاسة المملكة المتحدة، لأدلي ببعض الملاحظات بشأن قرار تجديد ولاية البعثة. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ جميع أعضاء المجلس الـ١٥ بقيادة فرنسا – القائمة على الصياغة – على التفاوض بحسن نية وبطريقة بناءة حول نص صعب، تم الاتفاق عليه واعتماده أخيرا. وأشيد بصفة خاصة بالأعضاء غير الدائمين الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم إثيوبيا والسنغال ومصر، وكذلك بمقدمي القرار، على مشاركتهم الحماسية في العملية التفاوضية.

تود الجماعة الإنمائية التأكيد على تضامنها وشراكتها مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن وخاصة مع الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في السعي إلى إيجاد حل دائم للتحديات الأمنية والسياسية التي طال أمدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمستمرة منذ أكثر من عقد. لقد كان إنشاء المجلس لقوة لواء تدخل في شراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قبل أربع سنوات ابتكارا فريدا لمبدأ الأمم المتحدة المتعلق بحفظ السلام ودعم السلام في التعامل مع الحالة الأمنية والسياسية المعقدة والاستثنائية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنوات عديدة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أثبتت قوة لواء التدخل فائدتها في تنفيذ العمليات الأمنية الصعبة وأسهمت في تعزيز المصداقية العامة للبعثة.

ولا يمكن لقوة لواء التدخل، بوصفها جزءا لا يتجزأ من البعثة، أن تكون جيدة وفعالة إلا إذا كانت بقية قوات البعثة جيدة وفعالة بنفس القدر. ولهذا السبب، وبالرغم من تشكيلتها المؤقتة، تستحق قوة لواء التدخل الاعتراف والتقدير. والجماعة الإنمائية على ثقة بأن قرار المجلس الحالي بتجديد الولاية قد أخذ بعين الاعتبار على نحو كاف صلة الترابط القائمة بين بعدي البعثة. وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2017/206)، فإنه قد ظهرت تهديدات أمنية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خارج مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. وظهرت أيضا استراتيجيات وتكتيكات غير متناظرة جديدة من جانب القوى الهدامة المتعددة. وتلك التكتيكات، بما في ذلك الإرهاب وأعمال التمرد المنخفضة الحدة بأسلوب حرب العصابات والولع بالعنف وأيديولوجية الإبادة الجماعية، ما زالت تطل بوجهها القبيح في المنطقة. وتغير تلك التطورات

طابع العمليات القتالية وتتطلب أعتدة إضافية لجعل بعثة الأمم المتحدة أكثر فعالية في التعامل مع تلك القوى الهدامة.

وبالمثل، فإن مسائل مثل المخططات ذات الدوافع السياسية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحماية المدنيين من العنف المجتمعي تشكل تحديات إضافية أمام بقية بعثة منظمة الأمم المتحدة المتكاملة، التي تتكون من الجنود والشرطة والمدنيين. ونعتقد أن ذلك قد تمت مراعاته في تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة. ونحن نتفق تماما مع الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس بعد ظهر هذا اليوم إزاء حقيقة أنه ينبغي لنا أن نجعل بعثة منظمة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية، ليس من ناحية عدد أفرادها بل في أدائها.

وعلى الرغم من هذه التحديات الجديدة في مجالي الأمن والحماية، ينبغي لمجلس الأمن، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية أن تستفيد من الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إيجاد حل دائم للمشاكل. وهذه المرة، لا ينبغي إتاحة المجال أمام الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية في كينشاسا باستخدام الشواغل الأمنية كي لا تقوم مرة أخرى بتأخير أو نكث الالتزام السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن بعثة منظمة الأمم المتحدة ستضطلع بمسؤولية خاصة عن تأمين حيز سياسي يمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية.

وتمثل لوجستيات تنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات صعبة في الواقع. إن الجماعة تحث المجتمع الدولي على دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تسجيل الناخبين وتنظيم الانتخابات في جميع أنحاء البلد. وبالمثل، فمن الملح كفالة أن ننخرط جميعا في هذه الشراكة للضغط على جميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف الخروج من المأزق السياسي الحالي في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر الذي تم التوصل إليه بوساطة من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستوفد الجماعة في الأسبوعين المقبلين بعثة وزارية أخرى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للاجتماع والتشاور مع أصحاب المصلحة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن لا نرغب في رؤية الاتفاق ينهار مرة أخرى، كما شهدنا من قبل. وإذ تستمر الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية، ينبغي اتخاذ إجراءات جماعية بالتعاون مع الخبراء المتاحين في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والتسريح، الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، الأمر الذي أشار إليه زميلي، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تجب معالجته إذا أردنا تحقيق السلام والاستقرار هناك.

وأخيرا، أعتقد أن الفرص المتاحة حاليا في القطاعين الأمني والسياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأفكار المبتكرة التي أدخلت في ولاية البعثة، قد تمهد الطريق في نهاية المطاف لاستراتيجية خروج لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات دعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي كان بعيدا عن منالنا لأكثر من عقدين من الزمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة على بيانه.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.